

مؤرختها	مجلس الجلسة	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.7042	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣	مشروع قرار مقدم من أستراليا، وتوغو، وفرنسا، ولكسمبرغ، والمغرب، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة	جمهورية أفريقيا الوسطى	جمهورية أفريقيا الوسطى	جمهورية أفريقيا الوسطى	القرار ٢١٢١ (٢٠١٣) ٠-٠-١٥
S/PV.7069	٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى المقدم عملاً بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٢١٢١ (٢٠١٣) (S/2013/677)	جمهورية أفريقيا الوسطى	الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وكبير المستشارين لشؤون بناء السلام والتنمية في مكتب المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة	نائب الأمين العام، وجميع المدعوين	
S/PV.7072	٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى المقدم عملاً بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٢١٢١ (٢٠١٣) (S/2013/677)	جمهورية أفريقيا الوسطى، ورواندا، وغابون، وفرنسا، والكونغو، ولكسمبرغ، والمغرب، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة	المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي	توغو، والمغرب، وفرنسا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي	القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) ٠-٠-١٥

## ٩ - الحالة في غينيا - بيساو

### عرض عام

جزاءات<sup>(١٨٨)</sup> ضد مدبري الانقلاب ومؤيديهم وإنشاء لجنة جزاءات لرصد تنفيذ تلك الجزاءات<sup>(١٨٩)</sup>.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، جدد المجلس أيضاً ولاية المكتب مرتين، لمدة ثلاثة أشهر وسنة واحدة، على التوالي<sup>(١٩٠)</sup>.

(١٨٨) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن التدابير المتعلقة بغينيا - بيساو، انظر الجزء السابع، القسم الثالث، المعنون "تدابير لا تنطوي على استخدام القوة المسلحة، وفقاً للمادة ٤١ من الميثاق".

(١٨٩) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن ولاية اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو، انظر الجزء التاسع، القسم الأول - باء.

(١٩٠) القراران ٢٠٩٢ (٢٠١٣) و ٢١٠٣ (٢٠١٣). وللاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن المكتب المتكامل، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، المعنون "البعثات السياسية وبعثات بناء السلام".

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ١٢ جلسة مخصصة للحالة في غينيا - بيساو، واتخذ ثلاثة قرارات، واعتمد بيانين رئاسيين. واستمع إلى عدة إحاطات قدمها كل من الممثل الخاص للأمين العام لغينيا - بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، وكذلك مسؤولين آخرين، تتناول بشكل خاص الحالة بعد الانقلاب الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقام المجلس، بموجب القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، المتخذ بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من الميثاق، بفرض

## التطورات السياسية في أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢

في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، قدم الممثل الخاص للأمين العام إحاطة إلى المجلس عن التطورات السياسية في البلد في أعقاب الانقلاب الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وأكد أن انقلابا ذا طابع سياسي - عسكري قد وقع أمام ناظري الأمم المتحدة، وهو عمل يشكل تمردا عسكريا على السلطات المدنية المنتخبة ديمقراطياً، وأن المجتمع الدولي قد أدان بالإجماع ذلك العمل، ودعا إلى إعادة إرساء النظام الدستوري. وأضاف أن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأفريقي اقترحا فرض جزاءات استهدافية على الزعماء العسكريين والسياسيين المرتبطين بالانقلاب. وفي ١٨ نيسان/أبريل، وقّعت القوات المسلحة والأحزاب السياسية على اتفاق يقضي باعتماد فترة انتقالية مدتها سنتان، ومجل البرلمان، وإعفاء الحكومة والرئيس الانتقالي، وإبقاء القيادة العسكرية<sup>(١٩٤)</sup>.

وقال ممثل غينيا - بيساو إن قيادة عسكرية نصّبت نفسها واستولت على السلطة بالقوة، وأودعت رئيس غينيا - بيساو المؤقت السجن إلى جانب رئيس الوزراء، وهو مرشح للرئاسة وحاصل على نسبة ٤٩ في المائة من الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. وشدد على أن هذا التمرد يتسم بالخطورة بشكل خاص، كونه يمثل نمطا معروفا من السلوك استعملته القوات المسلحة عدة مرات في الماضي. ووجّه إلى القيادة العسكرية الراهنة تهمة تدبير الاستيلاء على السلطة، فقال إن الدفاع وراء أعمالها يكمن في تقويض عملية الإصلاح الجارية والحفاظ على تعاونها المستمر مع الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو. وسلط الضوء على الخطوات الملموسة التي ينبغي اتخاذها على وجه الاستعجال، بما في ذلك تأكيد مبدأ سيادة القانون الديمقراطي، وإعادة إطلاق برنامج إصلاح قطاع الدفاع والأمن الذي تتولى الأمم المتحدة تنسيقه، وإعادة إرساء الهيئات الدستورية المنشأة بصورة شرعية وإكمال العملية الانتخابية. وبغية إقامة دولة ديمقراطية شرعية، طلب نشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في غينيا - بيساو<sup>(١٩٥)</sup>.

وأشار ممثل أنغولا، متحدثا باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، إلى أن الانقلاب العسكري قد قطع مسار فترة إيجابية

## إحاطة بشأن الانتخابات الرئاسية

في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لغينيا - بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بشأن الانتقال السياسي في البلد، ذلك الانتقال الذي نجم عن وفاة رئيس غينيا - بيساو، في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، واتخاذ قرار إجراء انتخابات رئاسية مبكرة على إثر ذلك. وأشار إلى أن الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية قد عُقدت بطريقة سلمية ومنظمة في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٢ وإلى أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام قد وقر الأمن وقدم دعما تقنيا متعدد الأوجه خلال العملية الانتخابية. وشدد على أن المراقبين الدوليين من الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وغيرها، قد أكدوا أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة وشفافة. وفيما يتعلق بولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل، فقد قال إنه في حين أن التقدم بشأن خريطة الطريق المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والمتعلقة بإصلاح القطاع الأمني، قد توقف بسبب الانتقال السياسي، فإن المكتب يواصل تقديم الدعم للحكومة في جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد لصندوق المعاشات التقاعدية الخاص، ويقدم الدعم التقني لتعزيز الأنشطة المجتمعية للحفاظ على النظام، بمساعدة من صندوق بناء السلام<sup>(١٩٦)</sup>.

وأفادت رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام بأن مؤسسات الدولة قد تمكنت من الحفاظ على الاستقرار السياسي واستدامة النمو الاقتصادي على الرغم من الحدثين المرعزين للاستقرار، وأحدهما وفاة الرئيس. وقالت إن اللجنة تدعم غينيا - بيساو في جهودها الرامية إلى إجراء الانتخابات من خلال حشد الموارد اللازمة للانتخابات<sup>(١٩٧)</sup>.

وأشار ممثل غينيا - بيساو إلى أن تنظيم الجولة الأولى للانتخابات كان بالغ الصعوبة بسبب قصر المدة الزمنية وصعوبة مسألة تمويلها. غير أن السلطات تمكنت من الحصول على ما يلزم من مساعدة مالية ولوجستية وحافظت على ١٨ آذار/مارس ٢٠١٢ موعدا نهائيا لعقد الانتخابات، التي وصفت حينها بأنها حرة ونزيهة وشفافة<sup>(١٩٨)</sup>.

(١٩٦) S/PV.6743، الصفحات ٢-٦.

(١٩٧) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

(١٩٨) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

(١٩٤) S/PV.6754، الصفحات ٢-٥.

(١٩٥) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨.

المجلس أن يحافظ على موقف حازم إزاء التجاوزات العسكرية التي تواجهها المؤسسات في أفريقيا، وأكد أن الانقلاب في غينيا - بيساو لا يشكل انتهاكا للنظام الدستوري فحسب، بل أيضا مصدرا لاستمرار عدم الاستقرار<sup>(٢٠٠)</sup>. وأعرب ممثل جنوب أفريقيا عن تأييده للجهود المنسقة للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وشجع الأمم المتحدة على التأكد من أن تجرى جهودها بطريقة منسقة ومنسجمة<sup>(٢٠١)</sup>.

وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا أعرب فيه عن إدانته الشديدة للانقلاب العسكري الذي قامت به القيادة العسكرية وعناصر سياسية في غينيا - بيساو، وطالب بأن يعاد إرساء النظام الدستوري فورا وبأن تُسَلَّم مفاصل الحكم مرة أخرى إلى الحكومة الشرعية لغينيا - بيساو<sup>(٢٠٢)</sup>.

وفي ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، أفاد الممثل الخاص للأمين العام أنه في حين أُفِرَج عن الرئيس المؤقت ورئيس الوزراء في ٢٧ نيسان/أبريل، فإن عدة مسؤولين حكوميين ما يزالون ييحتنون عن ملجأ في المجمعات الدبلوماسية. ولذلك، فمن المهم العمل على تحسين الظروف الأمنية الحالية لضمان العودة الآمنة لهؤلاء المسؤولين، وتسهيل استعادة النظام الدستوري في البلد. وقد اجتمع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو مع المجلس العسكري في عدة مناسبات للتأكيد على ضرورة عودة البلد إلى الحكم الدستوري، وإطلاق سراح المسؤولين المعتقلين، وإنجاز العملية الانتخابية. وأبلغ المجلس أيضا بأن الاتحاد الأوروبي قد فرض حظرا على السفر وتجميدا للأصول على ستة من أعضاء المجلس العسكري، وأن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تواصل قيادة عملية الوساطة التي يجب أن تدعمها الأمم المتحدة. كما أوصى أن ينظر المجلس في فرض تدابير موجهة ضد من يواصلون عرقلة العودة إلى النظام الدستوري<sup>(٢٠٣)</sup>.

وأشار ممثل غينيا - بيساو إلى الفئات التي يواصل منظمو الانقلاب العسكري ومؤيدوهم ارتكابها. وأعرب عن قلقه إزاء الآلية التي اعتمدها الجماعة الاقتصادية لتنفيذ مبدأ عدم التسامح إطلاقا

اتسمت بالاستقرار السياسي النسبي، والحوكمة الجيدة، والنمو الاقتصادي في البلد. وأكد أن الانقلاب وقع خلال العملية الانتخابية، الأمر الذي ينطوي على ازدياد تام لسيادة غينيا - بيساو، ويتهك كل مبادئ الحياة الديمقراطية. وشدد على أن البلد قد شهد عدة انقلابات في السنوات الأخيرة، فدعا المجلس إلى النظر في اتخاذ تدابير ملائمة بغرض استعادة النظام الدستوري، وكفالة الإفراج عن القادة المعتقلين، وإنشاء قوة لحفظ السلام من أجل تحقيق الاستقرار، والانهاء من العملية الانتخابية<sup>(١٩٦)</sup>.

وتحدث ممثل كوت ديفوار باسم رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فقال إن المنظمة قد أدانت الانقلاب وأصدرت بيانا طالبت فيه بالتخلي عن السلطة فورا للسلطات الشرعية. وأضاف أن رئيس الهيئة قد أوفد بعثة إلى غينيا - بيساو، واجتمع الوفد مع المجلس العسكري وتمكن من الحصول على تعهد من القيادة العسكرية باستعادة النظام الدستوري. وأعرب عن عزم الجماعة الاقتصادية نشر وحدة عسكرية فورا، فقال إن الجماعة الاقتصادية ترمع إرسال وفد رفيع المستوى إلى البلد بغرض ضمان إشراك جميع الأطراف في العملية الانتقالية، وطلب من المجلس أن يدعم مبادراته<sup>(١٩٧)</sup>.

وقالت رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام إن التشكيلة أدانت عملية الاستيلاء بالقوة على السلطة في غينيا - بيساو، ودعت جميع الأطراف إلى معارضة تغيير الحكومة بوسائل غير دستورية. ورحبت بانخراط المنظمات الإقليمية والدولية، ولا سيما جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وناشدتها مواصلة دعم جهود التشكيلة الرامية إلى إعادة النظام الدستوري والانتعاق من دائرة الانقلابات في غينيا - بيساو<sup>(١٩٨)</sup>.

وأدان أعضاء المجلس الانقلاب العسكري، الذي يشكل تهديدا للسلام والأمن. وقال ممثل البرتغال إن الاتحاد الأوروبي يعترف فرض جزاءات على الأفراد المسؤولين عن الانقلاب العسكري، ودعا المجلس إلى اتخاذ تدابير موجهة ماثلة<sup>(١٩٩)</sup>. ورأى ممثل توغو أن على

(٢٠٠) المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ و ١٨.

(٢٠١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ و ٢٠.

(٢٠٢) S/PRST/2012/15.

(٢٠٣) S/PV.6766، الصفحتان ٢-٦.

(١٩٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٨-١٠.

(١٩٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠-١٣.

(١٩٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

(١٩٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥-١٧.

الفور، على النحو الذي يطالب به طرف معين، ولذلك فلا بد من بذل  
تضحيات وتقديم تنازلات من جانب جميع أصحاب المصلحة<sup>(٢٠٧)</sup>.

### فرض الجزاءات

في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، اتخذ المجلس بالإجماع القرار  
٢٠٤٨ (٢٠١٢)، الذي يفرض بموجب المادة ٤١  
من الميثاق، حظرا على سفر الأفراد الذين يسعون إلى الحؤول دون  
عودة النظام الدستوري، وعلى الأخص من اضطلع منهم بدور قيادي  
في الانقلاب العسكري في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وأنشأ المجلس  
أيضا لجنة للجزاءات، وطلب إلى الأمين العام أن يشترك بشكل فعال  
في جهود الوساطة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا  
والتي ترمي إلى استعادة النظام الدستوري.

ورحب ممثل البرتغال باعتماد القرار بالإجماع، ذلك القرار  
الذي يرسل رسالة إدانة قوية للاستيلاء غير الدستوري على السلطة  
الذي عطل العملية الانتخابية الديمقراطية<sup>(٢٠٨)</sup>. وفي حين رحب ممثل  
توغو باعتماد القرار، فقد أشار إلى أن الفقرة ٢، التي تشير إلى  
ضرورة التنسيق فيما بين الشركاء المعنيين بالحالة في غينيا - بيساو،  
لم تكن مدرجة في مشروع القرار الذي عرض على المجلس في وقت  
سابق، ودعا أعضاء المجلس إلى احترام روح الشفافية في المفاوضات  
في المستقبل. وأضاف أنه ينبغي للمجلس أن يواصل الإشارة إلى  
الانحياز بالمخدرات في غرب أفريقيا من دون التمييز بين طابعه  
القانوني أو غير القانوني<sup>(٢٠٩)</sup>. ونوه ممثل المغرب بما أبدته الوفود المعنية  
مباشرة بالأمر من حكمة سياسية ومرونة من أجل التوصل إلى توافق  
في الآراء بشأن القرار<sup>(٢١٠)</sup>.

### إحاطات بشأن العملية الانتقالية

في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، شرح الممثل الخاص للأمين العام  
المواقف المتباينة الناشئة للرأي العام الوطني والدولي حول العملية  
الانتقالية في غينيا - بيساو عقب الانقلاب الذي وقع في  
١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقال إن البلد منقسم سياسيا بين من  
يدعمون الحكومة الانتقالية والجيش وبين من لا يعترفون بالسلطات

في مواجهة الانقلابات، وأشار إلى أن الحل الذي أوصت به الجماعة  
يمكن أن يكون، في الممارسة العملية، طريقة غير فعالة لتسوية الأزمة  
السياسية والعسكرية في البلد. وأكد، علاوة على ذلك، أن الآلية  
التي اعتمدها الجماعة الاقتصادية لا تراعي مبدأ العودة إلى النظام  
الدستوري الذي يطالب به المجتمع الدولي، وتحديدًا المجلس من خلال  
بيانه الرئاسي المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢<sup>(٢٠٤)</sup>.

وأبلغ ممثل أنغولا، الذي تحدث باسم جماعة البلدان الناطقة  
بالبرتغالية، المجلس أن المنظمة قد اتخذت قراراتين تؤكد فيهما من  
جديد بأن السلطات التي تعترف بها الجماعة فحسب هي السلطات  
التي تستمد سلطتها من الشرعيتين الدستورية والديمقراطية. وأعرب  
عن تأييده للجزاءات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي، فناشد المجلس  
فرض جزاءات موجهة على الأفراد العسكريين والمدنيين المتورطين في  
الانقلاب. وكرر أيضا تأييده لطلب حكومة غينيا - بيساو المتعلق  
بإنشاء ونشر قوة لتحقيق الاستقرار الشامل، تتألف من موظفين من  
البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة  
البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأفريقي، بموجب تفويض من  
مجلس الأمن، وتضمن صون النظام الدستوري، وحماية مؤسسات  
البلد وسلطاته القانونية، وكذلك حماية المواطنين<sup>(٢٠٥)</sup>.

وشددت رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء  
السلام على الحاجة إلى التعاون وإلى تضافر الجهود الدولية، وأكدت  
من جديد التزام التشكيلة بمساعدة غينيا - بيساو في تنفيذ  
الإصلاحات اللازمة لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية  
والاقتصادية<sup>(٢٠٦)</sup>.

وقالت ممثلة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إن  
الجماعة قد كتفت جهودها الرامية إلى استعادة النظام الدستوري في  
غينيا - بيساو، ولاحظت أنه، في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، عقدت  
مجموعة الاتصال الإقليمية مشاورات مكثفة مع جميع أصحاب  
المصلحة الرئيسيين بشأن الطرائق المتبعة في العملية الانتقالية. بيد أنه  
لم تتحقق النتائج المنشودة بسبب تعنت المجلس العسكري وحلفائه  
السياسيين. ثم أكدت على استحالة استعادة النظام الدستوري على

(٢٠٤) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٩.

(٢٠٥) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١١.

(٢٠٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(٢٠٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٢-١٤.

(٢٠٨) S/PV.6774، الصفحتان ٢ و ٣.

(٢٠٩) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(٢١٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

إجراء مناقشات مفتوحة وصریحة لتمكين المجتمع الدولي من التكلّم بصوت واحد<sup>(٢١٣)</sup>.

وذكر ممثل موزامبيق، الذي تكلم باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، أن إعلان مؤتمر قمة الجماعة المتعلق بغينيا - بيساو المنعقد في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢ قد أبرز مناشدته لعقد اجتماع رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة بغية وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة ترمي إلى استعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو<sup>(٢١٤)</sup>.

وقال ممثل البرتغال إن الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، وهو حزب الأغلبية في غينيا - بيساو، ليس جزءاً من الحكومة الانتقالية، واعترض على عبارة "فصيل كارلوس غوميز جونيور التابع للحزب الأفريقي"، لأنه يمثل ثلثي أعضاء البرلمان في غينيا - بيساو. وكرر أيضاً التأكيد على أن بعض الشركاء الدوليين أحجموا عن التعاون مع السلطات غير الشرعية وهم يعتزمون مواصلة ذلك حتى يتم إقرار انتقال سياسي موثوق<sup>(٢١٥)</sup>.

وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، عرض الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، خلال تقديمه لتقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣<sup>(٢١٦)</sup>، التطورات الرئيسية التي طرأت منذ نشر التقرير، من قبيل توقيع ميثاق الانتقال السياسي بين الأحزاب السياسية الرئيسية في البلد وبين المجلس العسكري. ولاحظ أن هذا الميثاق من شأنه أن ييسر التوصل إلى توافق آراء بشأن خريطة طريق انتقالية، بما في ذلك تشكيل حكومة انتقالية شاملة، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، وتوفير الاستقرار خلال فترة ما بعد الانتخابات. غير أنه على الرغم من التقدم السياسي المحرز مؤخراً صوب وضع خريطة طريق انتقالية تشتمل الحاجة إليها، فإن الحالة في البلد لا يزال يحيم عليها الخوف وانعدام الأمن والإفلات من العقاب. وذكر أن الممثل الخاص سيجري تقييماً للحالة في البلد ويضع مقترحات بشأن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو عند نهاية فترة تمديد الولاية البالغة ثلاثة أشهر التي طلبها الأمين العام<sup>(٢١٧)</sup>.

(٢١٣) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

(٢١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٢١٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٢١٦) S/2013/26.

(٢١٧) S/PV.6915، الصفحات ٢-٥.

الانتقالية والجهة المناهضة للانقلاب. وعلى الساحة الدولية، أيد زعماء الجماعة الاقتصادية الحكومة الانتقالية التي أنشئت في البلد، وجددت جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية تأكيد اعترافها بالسلطات المنتخبة المقالة في غينيا - بيساو. وفي الوقت نفسه، تشهد الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية تدهوراً مستمراً. ودعا الشركاء الدوليين إلى التغلب على خلافاتهم والتوصل إلى استراتيجية مشتركة لاستعادة النظام الشرعي<sup>(٢١١)</sup>.

وذكرت رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام أنه بعد انقضاء أربعة شهور تقريباً على الانقلاب العسكري، لا يزال يتعين استعادة النظام الدستوري. وشددت على أن تعطيل العملية الانتخابية قد قلص ثقة المجتمع الدولي والدعم المقدم من المانحين، مما يهدد بالقضاء على المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت بعد جهد جهيد في مجالات بناء المؤسسات، والانتعاش الاقتصادي، والإدارة المالية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات. وأكدت على أن استعادة النظام الدستوري ينبغي أن تتحقق من خلال الحوار والمفاوضات السياسية، فاقترحت عقد اجتماع رفيع مستوى بشأن غينيا - بيساو يدعو إليه الأمين العام، بهدف صياغة استراتيجية مشتركة للتوصل إلى حل للأزمة<sup>(٢١٢)</sup>.

وتحدث ممثل كوت ديفوار باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فقال إنه في حين أن العملية الانتقالية في غينيا - بيساو قد جرت إعاقته من جانب الفصيل المؤيد لكارلوس غوميز جونيور، والتابع للحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، فإن الحكومة الانتقالية، التي تشمل أيضاً أعضاء آخرين من الحزب الأفريقي، لا تزال تركز على تحقيق ما يدعو إليه القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) من شمول وتوافق للآراء. وأضاف أن مكتب الجماعة الاقتصادية في غينيا - بيساو قد يشرّ عقد اجتماعات مع الشركاء الإنمائيين الذين حددوا المهام ذات الأولوية الملحة، من قبيل التسجيل الحيوي للناخبين المؤهلين، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإصلاح قطاعي الدفاع والأمن. وأكد أن الحوار جارٍ بين فصيل الحزب الأفريقي والحكومة الانتقالية، وأن جهوداً تُبذل لضمان سير العمل الطبيعي للجمعية الوطنية، فقال إن الجماعة الاقتصادية تبقى على أهبة الاستعداد لعقد اجتماع مع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بهدف

(٢١١) S/PV.6818، الصفحات ٢-٥.

(٢١٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لغاية ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣ وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا يضمنه تقييما للحالة في غينيا - بيساو ويقدم فيه توصيات بخصوص ولاية المكتب وإمكانية تعديل طبيعة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة. وطلب المجلس، كذلك، إلى الأمين العام أن يواصل، من خلال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، بالتنسيق مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، العمل على استمرار عملية الحوار بين الشركاء السياسيين، لتيسير الإسراع بوضع النص النهائي لاتفاق سياسي أعم لإعادة إرساء النظام الدستوري وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

وأعرب ممثل غواتيمالا عن القلق إزاء الفقرة السابعة من دياجاجة القرار، التي أحاط فيها المجلس علما بتوقيع مذكرة تفاهم بشأن تنفيذ خريطة الطريق المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني، وهي وثيقة لم يطلع عليها وفده، وشدد على أهمية إطلاع الجميع على كل المعلومات ذات الصلة الواردة في قرارات المجلس، في الوقت المناسب<sup>(٢٢١)</sup>.

#### إحاطة بشأن التطورات نحو إعادة إرساء النظام الدستوري

في ٩ أيار/مايو ٢٠١٣، أدلى الممثل الخاص للأمين العام برأي مفاده أن مشكلة غينيا - بيساو تتحملها النخبة السياسية التي لم تف بواجباتها إزاء أبناء شعبها على مدى أربعة عقود تقريبا. وأضاف أنه يجب إلقاء اللوم على الجيش أيضا، وإن كان تدخله في الساحة السياسية يعد نتيجة لسوء الحوكمة وإلى تخلف البلد، لا سببا فيهما. بيد أنه أكد أن تطورات إيجابية قد استجذبت منها أن اللجنة البرلمانية المخصصة قد فرغت من وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق النظام الانتقالي من أجل تيسير تحقيق توافق في الآراء بشأن وضع خريطة طريق، وأن الرئيس الانتقالي قد عاد إلى البلد بعد غياب لأكثر من شهر. وذكر أن الأحزاب السياسية كافة وقادة الجيش والمجتمع المدني والقيادات الدينية قد ناقشوا اتفاق النظام الانتقالي، واتفقوا على تمديد الفترة الانتقالية إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وإجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وقال إنه يتعين التصدي للتحديات في البلد عبر عملية انتقالية تُنفذ على مرحلتين، وهما: العودة إلى النظام الدستوري عبر الانتخابات، وتعزيز مؤسسات الدولة فيما بعد الانتخابات عبر الإصلاحات. وفي الختام، حث أعضاء المجلس على النظر بشكل

(٢٢١) S/PV.6924، الصفحتان ٢ و ٣.

وذكرت رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام أنه في ضوء استمرار التحديات الكبيرة، فإن مساعدة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة، لها أهمية بالغة. وأبرزت الخطوات الأخيرة التي قامت بها الأحزاب السياسية لتنقيح ميثاق الانتقال السياسي، فكررت تأكيد أهمية الحوار فيما بين الشركاء الدوليين الرئيسيين، ولا سيما جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا<sup>(٢١٨)</sup>.

وأشار ممثل كوت ديفوار، متكلما باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى الاجتماع التاريخي بين رئيس الحكومة الانتقالية والرئيس السابق لغينيا - بيساو الذي عُقد في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والذي وافق الطرفان فيه على مبادرة تقضي بإرسال بعثة تقييم مشتركة إلى غينيا - بيساو، تتألف من مسؤولين في الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، لتقييم الحالة السياسية والأمنية على أرض الواقع، والنظر في الأسباب الكامنة وراء نشوب الأزمات المتكررة. وقد بدأ إجراء حوار مباشر بين الأطراف بهدف إبرام ميثاق انتقالي مقبول لجميع الأطراف، وكلفت لجنة برلمانية باستعراض خريطة الطريق الانتقالية واقتراح مواعيد واقعية جديدة للانتخابات<sup>(٢١٩)</sup>.

وكرر ممثل موزامبيق، الذي تكلم باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، التأكيد على أن التنفيذ الكامل للقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) حاسم في تعزيز استعادة النظام الدستوري وأنه يوفر الإطار القانوني لشركاء غينيا - بيساو الدوليين لتعزيز التعاون وإتاحة عملية انتقال توافقية وشاملة ومملوكة وطنيا. وأشاد أيضا بالعمل الذي قامت به بعثة التقييم المشتركة ورحب بالاتفاق البرلماني بين الحزبين الرئيسيين الذي يهدف إلى وضع عملية انتقالية شاملة حقا وقائمة على توافق الآراء<sup>(٢٢٠)</sup>.

#### تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠٩٢ (٢٠١٣) الذي مدد بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة

(٢١٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٢١٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٧-٩.

(٢٢٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

وتكلم ممثل موزامبيق باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، فقال إن آخر التطورات في البلد تبين أنه يمكن التغلب على العقبات المعقدة عن طريق الحوار السياسي. بيد أنه أشار إلى وجود الاستقطاب السياسي وإلى تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، علاوة على نفشي الاتجار بالمخدرات وصيد الأسماك غير المشروع في غينيا - بيساو. وشدد على أن دعم العمليات السياسية وتنفيذ الإصلاحات ومكافحة الاتجار بالمخدرات في البلد يتطلب تعزيز ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو<sup>(٢٢٧)</sup>.

### تجديد وتعديل ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

مدد المجلس، بموجب القرار ٢١٠٣ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣، ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لمدة سنة واحدة. وعدّل ولاية المكتب لتشمل مهام دعم إجراء حوار سياسي شامل وعملية المصالحة الوطنية لتسهيل العودة إلى النظام الدستوري، والمساعدة على تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، في جملة أمور أخرى.

### التقدم المحرز صوب إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية

في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ذكر الممثل الخاص للأمين العام أن إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ينبغي أن يظل أولوية رئيسية في كفالة العودة إلى النظام الدستوري. فطول المشاورات فيما بين أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن نظام تسجيل الناخبين، وميزانية الانتخابات وتحديد جدولها الزمني أدى إلى تأخير كبير في عملية التحضير للانتخابات. وأضاف أن الحكومة الانتقالية قد أعلنت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ أن تسجيل الناخبين سيتم العمل به في الفترة من ١ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وأن الانتخابات العامة ستجرى في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤. وقد كان للتأخيرات في الانتخابات أثر سلبي على تنفيذ ولاية المكتب، لأن تركيز الجزء الأكبر من جهوده ينصب على التصدي للتحديات الفورية في المجالين السياسي والأمني وفي مجال حقوق الإنسان<sup>(٢٢٨)</sup>.

وقال رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام إن التشكيلة تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع

إيجابي في توصيات الأمين العام بتعديل ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو<sup>(٢٢٢)</sup>.

ولفتت رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام الانتباه إلى التطورات الواعدة في غينيا - بيساو، التي ينبغي أن تنال الدعم وأضافت في الوقت نفسه أنه يجب مواصلة الضغط الدولي على السلطات الانتقالية، فضلا عن القادة السياسيين والعسكريين. وحث المجتمع الدولي على معالجة مسألة الاتجار بالمخدرات والحفاظ على وجود دولي بصفة دائمة في الميدان لرصد الحالة<sup>(٢٢٣)</sup>.

ورحب ممثل غينيا - بيساو بتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره<sup>(٢٢٤)</sup> بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لمدة عام آخر وكذلك بنهج مرحلتين في عملية بناء السلام. وقال إنه في حين أن شعب غينيا - بيساو عازم على تنفيذ إصلاحات تهدف إلى تعزيز مؤسسات الدولة، فإن الاقتصاد الذي يعتمد على حد كبير على المساعدات الخارجية، هو في حالة دمار فعلي إثر وقف الشركاء الرئيسيين للمساعدات نتيجة للانقلاب العسكري الذي وقع في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وحث المجلس على تقديم المساعدة الإنسانية إلى بلده للتغلب على التحديات<sup>(٢٢٥)</sup>.

وتكلم ممثل كوت ديفوار باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فقال إنه من أجل تيسير استعادة النظام الدستوري، فقد قدمت الجماعة الاقتصادية الموارد المالية والتقنية اللازمة لاستمرار سير عمل الدولة، ونشرت بعثة الجماعة الاقتصادية في غينيا - بيساو لضمان مستوى معقول من الأمن. وبما أن الجزاءات أنزلت أشد المعاناة بالفقراء، فقد دعا المجلس إلى رفع الجزاءات وتشجيع وكالات التنمية الدولية على استئناف برامجها. وأبلغ المجلس باقتراح الجماعة الاقتصادية الرامي إلى حشد توافق في الآراء بشأن اعتماد خريطة طريق منقحة للمرحلة الانتقالية تتيح إجراء الانتخابات، وبموجبها يضع الجيش حدًا لجميع تدخلاته المتبقية في العملية الانتقالية ويلتزم بمكافحة الاتجار بالمخدرات؛ وخطة عمل للمجتمع الدولي من أجل مساعدة غينيا - بيساو على التصدي للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار<sup>(٢٢٦)</sup>.

(٢٢٢) S/PV.6963، الصفحات ٢-٥.

(٢٢٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٢٢٤) S/2013/262.

(٢٢٥) S/PV.6963، الصفحتان ٧ و ٨.

(٢٢٦) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١١.

(٢٢٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(٢٢٨) S/PV.7070، الصفحات ٢-٤.

وتكلم ممثل كوت ديفوار باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فقال إنه في حين حدث عدد من التطورات الإيجابية، فإنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل استعادة الأمن في غينيا - بيساو. وأشار إلى أن الجماعة الاقتصادية ستساهم بمبلغ ١٩ مليون دولار من أجل تمويل الانتخابات الرئاسية. وقد مددت الجماعة الاقتصادية ولاية بعثتها في البلد، وهي تعتمز إرسال وحدتين من وحدات الشرطة المشكّلة لدعم البعثة<sup>(٢٣٢)</sup>.

وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أصدر المجلس بياناً رئاسياً أحاط فيه علماً بتأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية حتى ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤، وحث السلطات المسؤولة عن الفترة الانتقالية على كفالة عدم حصول مزيد من التأخير أو التأجيل اللذين يمكن أن يفاقما الضرر الواقع على الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والحالة الأمنية والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان الهشة أصلاً في غينيا - بيساو<sup>(٢٣٣)</sup>.

(٢٣٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٢٣٣) S/PRST/2013/19.

الشركاء على تقديم الدعم اللازم للعملية الانتخابية والمساعدة في وضع استراتيجية شاملة لمرحلة ما بعد الانتخابات<sup>(٢٣٩)</sup>.

ولاحظ ممثل غينيا - بيساو، أنه على الرغم من الجهود التي بذلتها سلطات غينيا - بيساو، فإنه لم يتسنّ الوفاء بالجدول الزمني للانتخابات الذي وضعته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولذلك فقد تم تأجيل الانتخابات العامة من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤<sup>(٢٣٠)</sup>.

وتكلم ممثل موزامبيق باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، فأكد على أن التأخير في العملية الانتخابية ما برح يطيل أمد معاناة شعب غينيا - بيساو. وأعرب عن الأمل في أن تحترم السلطات الانتقالية تلك الالتزامات المتصلة بعملية تسجيل الناخبين، وبالجدول الزمني للانتخابات، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. وقال أيضاً إن على السلطات الانتقالية كفالة إجراء الانتخابات في بيئة سلمية تتيح لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في العملية السياسية<sup>(٢٣١)</sup>.

(٢٢٩) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٦.

(٢٣٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٢٣١) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩.

## الجلسات: الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

مجلس الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.6743			غينيا - بيساو	الممثل الخاص للأمين العام لغينيا - بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعوين
٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢					
S/PV.6754			أنغولا (وزير العلاقات الخارجية) <sup>(١)</sup> ، وغينيا - بيساو (وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي)، وكوت ديفوار	الممثل الخاص للأمين العام، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعوين، والبرتغال (وزير الدولة والشؤون الخارجية)، وتوغو، وجنوب أفريقيا
١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢					



مجلس الجمعية وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	المدعوين عملاً المادة ٣٧	المدعوين عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.6755 ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢					S/PRST/2012/15
S/PV.6766 ٧ أيار/مايو ٢٠١٢	التقرير الخاص للأمين العام عن الحالة في غينيا - بيساو (S/2012/280)		أنغولا (وزير العلاقات الخارجية) <sup>(١)</sup> ، وغينيا - بيساو (وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي)	الممثل الخاص للأمين العام، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، ومفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	جميع المدعوين
S/PV.6774 ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢	مشروع قرار مقدم من البرتغال (S/2012/337)		غينيا - بيساو	البرتغال، وتوغو، والمغرب	القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) ١٥-٠٠
S/PV.6818 ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2012/554)		غينيا - بيساو، وكوت ديفوار <sup>(ب)</sup> ، وموزامبيق <sup>(ج)</sup>	الممثل الخاص للأمين العام، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام	مدعون بموجب المادة ٣٧ <sup>(أ)</sup> ، وجميع المدعوين بموجب المادة ٣٩، والبرتغال
S/PV.6915 ٥ شباط/فبراير ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2013/26)		غينيا - بيساو، وكوت ديفوار <sup>(ب)</sup> ، وموزامبيق <sup>(ج)</sup>	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام	مدعون بموجب المادة ٣٧ <sup>(أ)</sup> ، وجميع المدعوين بموجب المادة ٣٩
S/PV.6924 ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2013/26)	مشروع قرار مقدم من توغو، ورواندا، والمغرب، والمملكة المتحدة		غواتيمالا	القرار ٢٠٩٢ (٢٠١٣) ١٥-٠٠
S/PV.6963 ٩ أيار/مايو ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إعادة النظام الدستوري، وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2013/262)		غينيا - بيساو، وكوت ديفوار <sup>(ب)</sup> ، وموزامبيق <sup>(ج)</sup>	الممثل الخاص للأمين العام، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعوين
S/PV.6968 ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إعادة النظام الدستوري، وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة	مشروع قرار مقدم من باكستان، وتوغو، ورواندا، وفرنسا، ولكسمبرغ، والمغرب			القرار ٢١٠٣ (٢٠١٣) ١٥-٠٠

مؤرختها	النقد الفرعي	وثائق أخرى	المادة ٣٧ بالمادة ٣٩ وغيرها	المدعوون عملاً المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
	المتكامل لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2013/262)				
S/PV.7070 ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا - بيساو (S/2013/680)		كوت ديفوار <sup>(د)</sup> ، وغينيا - بيساو (وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي)، وموزامبيق <sup>(ج)</sup> السلام	الممثل الخاص لجميع المدعوين للأمين العام، ورئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام	
	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2013/681)				
S/PV.7074 ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣					S/PRST/2013/19

(أ) تكلم ممثل أنغولا باسم أعضاء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

(ب) تكلم ممثل كوت ديفوار باسم رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

(ج) تكلم ممثل موزامبيق باسم أعضاء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

(د) تكلم ممثل كوت ديفوار باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

(هـ) لم يُدَلِّ ممثل غينيا - بيساو ببيان.

## ١٠ - الحالة في كوت ديفوار

### عرض عام

ومدد المجلس مرتين ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية التي تدعمها<sup>(٢٣٥)</sup>، وذلك عملاً بالتوصيات الواردة في تقارير الأمين العام<sup>(٢٣٦)</sup>. كما خفض المجلس قوام العنصر العسكري وأكد عزمه على أن ينظر في مزيد من التخفيض استناداً إلى الأوضاع الأمنية وإلى قدرة حكومة كوت ديفوار على تولي المسؤوليات الأمنية التي تضطلع بها العملية. وجدد المجلس مرتين تدابير الجزاءات، وقام بتعديلها، ومدد ولاية فريق الخبراء<sup>(٢٣٧)</sup>.

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن تسع جلسات، منها جلستان خاصتان مع البلدان المساهمة بقوات<sup>(٢٣٤)</sup>، واتخذ أربعة قرارات بموجب الفصل السابع من الميثاق فيما يتعلق بالحالة في كوت ديفوار. وواصل المجلس تركيزه على التطورات السياسية الحادثة في أعقاب الأزمة التي تلت انتخابات عام ٢٠١١، وعلى تعديل وتنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف الرامية إلى دعم عملية السلام، والدور والولاية دَوِي الصلة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

(٢٣٥) القراران ٢٠٦٢ (٢٠١٢) و ٢١١٢ (٢٠١٣). وللاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، المعنون "عمليات حفظ السلام".

(٢٣٦) S/2012/964 و S/2013/377.

(٢٣٧) القراران ٢٠٤٥ (٢٠١٢) و ٢١٠١ (٢٠١٣). وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن تدابير الجزاءات المتعلقة بكوت ديفوار، انظر الجزء

(٢٣٤) انظر S/PV.6802 و S/PV.6996.